

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 23 إبريل 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5386)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 رسالة السلام الإماراتية في العالم

الإمارات اليوم

03 علاقات إماراتية مثالية مع العالم

تقارير وتحليلات

04 الخلفيات حول «العزل السياسي».. كيف تؤثر في المشهد السياسي التونسي؟

05 كاتب يتساءل: ميزانية دفاعية أمريكية غير كافية مقارنة بمن؟

07 هل تحلّ إيران بديلاً لروسيا كمورّد للغاز إلى أوروبا؟

شؤون اقتصادية

08 إيران تخفض دعم البنزين هذا الأسبوع لتوفير أموال للاستثمار

متابعات إعلامية

09 بمقر «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»: «مركز أبوظبي للتوحد» ينظم «ملتقى التوحد 2014»

..... الدكتور جمال السويدي يحاضر في «جامعة أبوظبي» عن «أفاق العصر

10 الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»



رسالة السلام الإماراتية في العالم

خلال استقباله أول من أمس رئيسة جمهورية كوسوفو، فخامة عاطفة يحيى آغا، في أبوظبي، جدد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، تأكيد رسالة السلام التي تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- على تعزيزها وتعميقها وإيصالها إلى كل أنحاء العالم. حيث أكد سموه أن رسالة الإمارات الدائمة إلى العالم تنطلق من دورها في المساهمة الفاعلة مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وما يعزز قيم السلام والتعايش والعدالة في مناطق العالم المختلفة.

ولعل ما يُكسب تأكيدات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أهمية خاصة ودلالة عميقة، أنها جاءت خلال لقائه رئيسة كوسوفو، حيث يمثل الدور الذي لعبته دولة الإمارات العربية المتحدة في كوسوفو نموذجاً متميزاً على مساهمتها الفاعلة في خدمة السلام والأمن والاستقرار على الساحة الدولية وإيمانها العميق بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. فلم يتوقف الجهد الإماراتي في هذا الصدد على المشاركة الإيجابية في قوات حفظ السلام في كوسوفو بعد الحرب المدمرة التي شهدتها، وهي مشاركة لقيت تقديراً كبيراً من قبل الأمم المتحدة، وإنما امتد إلى دعم جهود التنمية وإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية والإنسانية التي ساعدت على تعزيز أركان الاستقرار على أرضها، وما زالت مستمرة في هذا النهج في إطار توجهات سياساتها الخارجية التي تجعل من تحقيق السلام العالمي أولوية أساسية لها من منطلق إيمانها بأن تحقيق هذا السلام هو المفتاح الأساسي لتنمية شاملة لمصلحة الشعوب من ناحية، وتعاون دولي فاعل لمواجهة التحديات الكونية المشتركة من ناحية أخرى.

وقد عبّرت تصريحات رئيسة كوسوفو خلال لقائها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن تقدير كبير من قبل بلادها على المستويين، الحكومي والشعبي، لما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة لمصلحة إقرار السلام وتحقيق التنمية الشاملة فيها، وهذه هي النظرة إلى الإمارات دائماً على المستوى الدولي؛ لأن مساهماتها الإيجابية والفاعلة من أجل أمن العالم واستقراره وتنميته ليست كثيرة فقط، وإنما مستمرة أيضاً.

ولعله من حسن الطالع أن تأتي إشادة رئيسة كوسوفو بدعم الإمارات لبلادها، بينما تقترب ذكرى توحيد قواتنا المسلحة في السادس من مايو القادم، وهي الذكرى التي تعيد التذكير بدور هذه القوات في حفظ السلام في كوسوفو، وهو الدور الذي عبّرت من خلاله عن القيم والأخلاق الإماراتية الراقية والأصيل، ومارست مهامها باحترافية ومهنية عالية، وأكدت أنها قوة استقرار وسلام، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

علاقات إماراتية مثالية مع العالم

كان لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في مستهل جولته التي تشمل دول: المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي، عدد من التصريحات التي تلخص الرؤية الشاملة التي تحكم التحركات الإماراتية تجاه دول العالم أجمع، وتترجم ما يشير إليه الدستور الإماراتي في ديباجته، بشأن «أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقيم علاقاتها مع دول العالم المختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع»، وتؤكد أن الإمارات دولة منفتحة على العالم وتكُنُّ الاحترام للجميع، ولديها استعداد تام للتعاون مع الدول كافة لتحقيق كل ما هو مفيد للإنسانية.

يجسد التحرك الإماراتي تجاه دول أمريكا اللاتينية مدى وعي الدولة بطبيعة التغيرات والمستجدات الجارية، والأهمية المتزايدة لدور دول الاقتصادات الصاعدة في النظام الاقتصادي العالمي في المرحلة الراهنة، هذه الاقتصادات التي يتركز وجودها في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وفي شرق أوروبا. ودولة الإمارات العربية المتحدة ذاتها تعدُّ أحد الاقتصادات المؤثرة ضمن هذا التصنيف، لما لها من علاقات تجارية واقتصادية كبيرة ومتصاعدة مع دول العالم كافة، ومع دول الاقتصادات الصاعدة بشكل خاص. وقد أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في كلماته التي بثها على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إلى ذلك قائلاً «لدينا استثمارات في هذه الدول، وفتحننا خطوط طيران، وزدنا تبادلنا التجاري معها».

لا تقتصر مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة في تحركاتها نحو دول الاقتصادات الصاعدة بشكل عام على تعزيز علاقاتها الثنائية معها فقط، بل تسعى إلى ما هو أوسع من ذلك، إذ إنها تطمح إلى استثمار موقعها الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب؛ لتجعل من نفسها حلقة وصل بين الاقتصادات الصاعدة حول العالم. وقد أشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في كلماته إلى ما يدل على ذلك، عندما قال «واليوم نريد ربطها -الاقتصادات الصاعدة في أمريكا اللاتينية- مع أقصى الشرق -الاقتصادات الصاعدة في آسيا- عن طريق الإمارات»، وهذا الطموح يعد جزءاً لا يتجزأ من الغاية الكبرى للإمارات، التي تطمح إلى جعل نفسها مركزاً عالمياً للتجارة والأعمال.

جدير بالذكر أن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية يقابله اهتمام لا يقل عنه في الدرجة أو المستوى من قبل هذه الدول، فبرغم العلاقات الاقتصادية الوثيقة والاتفاقيات التي تربطها بالإمارات، منذ زمن بعيد، فما زال لدى هذه الدول الرغبة في المزيد، وعياً منها بالمكانة الإماراتية المتصاعدة على خريطة الاقتصاد العالمي، وقد شهدت الفترات الماضية توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في هذا الإطار، وفي هذا السياق تأتي «اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات» التي وقَّعت أول من أمس بين الإمارات والمكسيك، في أثناء زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للمكسيك كمحطة أولى في جولته في أمريكا اللاتينية.

وفي النهاية، فإنه في ظل الطموحات التي تحمل الإمارات من ناحية ودول أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى تجاه بعضهما بعضاً، ووعيتها بالفرص الكامنة خلف تعزيز العلاقات المتبادلة، فإن المستقبل يحمل بين جنباته الكثير من العوائد التنموية لشعوبها، ولعل ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ضمن تصريحاته، يمثل عنواناً للطموح الإماراتي في هذا الصدد، بتأكيد «أن العالم حافل بالفرص في أركانه الأربعة، والأمم الناجحة تمد يدها للجميع لتحقيق مصالح وخير شعوبها».

الخلافاً حول «العزل السياسي» كيف تؤثر في المشهد السياسي التونسي؟

التجاذبات التي كبحت عجلة العملية السياسية في تونس الجديدة وعرقلت إصدار دستورها طويلاً، لا تزال تتحكم في أجندة الانتخابات الرئاسية التي بات موعدها المتوقع قبيل نهاية العام الحالي موضع جدل واسع، ما يدعو إلى التساؤل حول احتمالات تأجيلها.



والمفارقة أن «نداء تونس» العلماني الليبرالي، ومعه عدد من الأحزاب اليسارية، تتفق مع «حركة النهضة» ذات النهج الإسلامي في الموقف حول قانون العزل السياسي، مع أن هذه الأحزاب كلها تختلف مع النهضة في كل شيء تقريباً. لكن اتفاق القطب الأكبر خارج السلطة الذي يضم عدداً من أنصار النظام السابق وأعضائه، مع أكبر أحزاب السلطة في رفض قانون العزل السياسي لا يكفي لشطبه من أجندة لجنة التشريع في المجلس التأسيسي، ولا لإقناع شريك «النهضة» في الحكم؛ حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي كان يتزعمه الرئيس منصف المرزوقي قبل وصوله إلى الرئاسة، وحزب «التكتل الديمقراطي للعمل والحريات» بزعامة مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس التأسيسي، معارضته أو التخلي عنه.

وبشكل عام يمكن القول: إذا لم يتم التوصل إلى تسوية الخلافات بين الأحزاب التونسية حول قضية العزل السياسي، فإن هذا ربما يعيق تصديق قانون الانتخابات ومن ثم يمكن أن يجعل إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري 2014 محل شك.

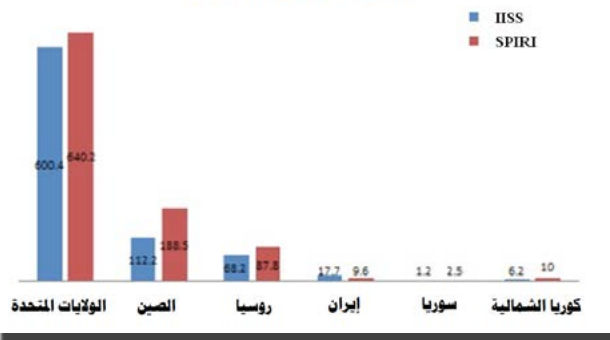
تتفاقم الخلافات بين الأطراف السياسية التونسية وتتشعب في الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية والدستورية وغيرها من الملفات، لتغدو عقبة حقيقية في وجه تجاوز البلاد المرحلة الانتقالية التي تمر بها منذ إطاحة الرئيس السابق زين العابدين بن علي في يناير 2011. فالتباين في وجهات النظر بين المجموعات السياسية حول القواعد الناظمة لعمل الدولة وشكلها غير مفاجئ؛ لأن هذه الكتل السياسية تختلف على طبيعة تونس-المستقبل، التي تراها كل مجموعة بطريقة مختلفة انطلاقاً من قناعاتها السياسية والأيدولوجية المتناقضة كثيراً أو قليلاً مع المجموعات الأخرى. لكن اللافت للنظر أن هذه الخلافات تجلت في أحيان كثيرة على نحو شديد في الجلسات المخصصة لمناقشة مسودة الدستور تحت قبة البرلمان. وقد تناقلت وسائل الإعلام العام الماضي أنباء تبادل الشتائم الكثيرة بين الفرقاء خلال مرحلة مناقشة مسودة الدستور قبل إقراره.

بيد أن المعضلة الأكبر في وجه العملية السياسية في تونس خلال الفترة الحالية، على الأقل في المدى المنظور، هي «العزل السياسي» التي يتركز الجدل في الأوساط السياسية حولها ويتعلق بإقصاء أعضاء النظام السابق عن ممارسة العمل السياسي. والحال أن تصريحات الباجي قائد السبسي، رئيس حركة «نداء تونس» الأخيرة، تدل على أن عجلة العملية السياسية تواجه تعقيدات كبيرة. فقد شدد السبسي على أنه «لا يمكن تنظيم انتخابات في مثل هذه الظروف» التي «يسودها الإرهاب في ظل وضع اقتصادي تعيس، ووضع اجتماعي أتعس»، وأضاف رئيس الوزراء السابق الذي يقود أكبر أحزاب المعارضة «أن قانون العزل السياسي هو بمنزلة الفتنة» التي لن تمر، في رأيه.

كاتب يتساءل: ميزانية دفاعية أمريكية غير كافية مقارنة بمن؟

أثار وينسلو ويلر، مدير مشروع ستراوس للإصلاح العسكري في مشروع الرقابة على الحكومة، في مقاله على موقع «اليونز ريفيو»، العديد من التساؤلات بشأن أسباب الجدل المثار حالياً حول قضية تخفيض الميزانية الدفاعية الأمريكية، وفند مزاعم المعترضين على هذا التخفيض أيضاً.

الإنفاق العسكري للولايات المتحدة ودول التهديد المفترضة
(بمليارات الدولارات، 2013)



مصدر تهديد مثل الصين وروسيا وإيران وسوريا وكوريا الشمالية، فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر من هذه الدول، ليست منفردة وحسب، بل مجتمعة أيضاً وبواقع الضعف على الأقل، ويستعرض الشكل أعلاه أحدث البيانات المتوافرة في هذا الشأن، وهي بيانات لعام 2013، تؤكد هذه الحقيقة.

وبرغم الاختلاف بين بياناتهما، حيث أصدر «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» بياناته في نشرة بعنوان «التوازن العسكري» في وقت سابق من هذا العام؛ بينما أصدر «معهد إستوكهولم» بياناته هذا الأسبوع، وبرغم اختلاف منهجياتهما، إذ تشمل تقديرات المعهد الدولي الإنفاق خارج ميزانيات الدفاع الرسمية، فإن الصورة الأساسية هي ذاتها: فالإنفاق الدفاعي الأمريكي يبلغ أكثر من ضعف إجمالي إنفاق الدول كافة التي تشكل تهديداً مفترضاً للولايات المتحدة. فوفقاً للمعهد الدولي يبلغ الإنفاق الأمريكي 2.9 ضعف إنفاق دول التهديد المفترضة؛ بينما يشير معهد إستوكهولم إلى أن الإنفاق الأمريكي يبلغ 2.1 ضعف، والجدير بالذكر أن الميزانية هي لعام 2013؛ أي السنة الأولى التي يدخل فيها قانون تخفيض الإنفاق الحكومي حيز التنفيذ في الولايات المتحدة.

ويشير الكاتب، إلى أنه ولدعم توسع إمبراطوريتها،

وأضاف أن كثيرين من الجمهوريين والديمقراطيين، وخاصة في لجان القوات المسلحة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، يرون أن ميزانية الدفاع الأمريكية غير كافية؛ لذا فهم يقترحون تحرير «البنتاغون» (وزارة الدفاع الأمريكية) من الحد الأقصى القانوني للإنفاق، الذي حدده قانون مراقبة الميزانية لعام 2011، الذي بمقتضاه يتم تخفيض الإنفاق الحكومي، وتحديد نفقات «البنتاغون» بنحو 500 مليار دولار سنوياً، لسنوات عدة، وبرغم أن هؤلاء أيديهم «هيئة الأركان المشتركة» وأيدهم وزير الدفاع ومسؤولون آخرون في البنتاغون، فإنه غاب عن ذهن هؤلاء ثلاث حقائق بارزة وهي: أولاً، أن ميزانية الرئيس أوباما لعام 2015 للبرامج المتعلقة بالأمن القومي كافة ستتجاوز 1 تريليون دولار. ثانياً، أن الولايات المتحدة تتخطى في إنفاقها أي دولة أخرى، ولا سيما الدول التي تشكل تهديداً مفترضاً. ثالثاً، أنه بموجب خفض الإنفاق الحكومي، فإن حصة البنتاغون من الإنفاق على الأمن الوطني لا تزال عند مستويات مرتفعة للغاية.

يقول الكاتب: إن وصف الميزانية الدفاعية الأمريكية بعدم الكفاية لا يتوافق مع حجمها الفعلي فضخامة ميزانية الدفاع الأمريكية، حتى في ظل تخفيض الإنفاق الحكومي، جلية وواضحة من الناحيتين النسبية والمطلقة. وفي كل عام، يصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في لندن ومعهد إستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SPIRI) تقديرات مستقلة حول الإنفاق الدفاعي الدولي. وعلى الرغم من اختلاف المنهجيات التي يتبعها المعهدان، التي تؤدي إلى اختلاف تقديراتهما، فإن بياناتهما تعكس إجمالاً الصورة ذاتها، وهي أن الولايات المتحدة تصرف مبالغ تزيد إلى حد كبير على إنفاق الدول التي يعتبرها كثيرون داخل الولايات المتحدة

إنهم غير قادرين على القيام بذلك، فالتاريخ الحديث يثبت ذلك.

وفي النهاية يشير الكاتب إلى عدد من النقاط المهمة بشأن الجدل الدائر حول قضية تخفيض ميزانية الدفاع الأمريكية، وهي:

إن معداتنا العسكرية باهظة الثمن بشكل خيالي، ولكن الكثير منها يُعتبر متأخراً خطوة إلى الوراء من ناحية الأداء.

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، زاد الكونغرس مخصصات رواتب ومزايا وزارة الدفاع، ولكن تم استخدام معظم هذه الأموال لزيادة رواتب عناصر الجيش كافة ومضاعفة معاشات الكثيرين من المتقاعدين من



الخدمة المسلحة، وتخصيص مزايا أكبر لقدامى المحاربين الناجين من الحرب العالمية، وغير ذلك من خدمات تهدف إلى شراء الدوائر السياسية بدلاً من معالجة المشاكل الأمنية الفعلية، فضلاً عن الحروب في العراق وأفغانستان. في ظل الميزانية المفتوحة في حقبة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ضُخمت القيادة المدنية والعسكرية في البنتاغون نفقاتها العامة إلى مستويات غير مسبوقة، بما في ذلك الموظفون العسكريون والموظفون الحكوميون المدنيون والموظفون المتقاعد معهم.

إن أياً من قادة الأمن القومي لدينا لم يكلف نفسه عناء الفهم الجذري لأبعاد مشكلة الإسراف في الإنفاق، إذ إن وزارة الدفاع لا تزال غير خاضعة للتدقيق، وذلك بعد أربعة وعشرين عاماً من صدور قانون المديرين الماليين لعام 1990، الذي يهدف إلى مطالبة البنتاغون الإفادة عن كيفية إنفاق الأموال.

إن علاقة الإنفاق الدفاعي الأمريكي مع إنفاق دول التهديد المفترض وحجم الإنفاق الدفاعي المعاصر مقارنة بأوقات كان التهديد فيها أكبر، لا يدعو إلى التشكيك في كفاية حجم ميزانية الدفاع الأمريكية اليوم؛ بل يدعو إلى التشكيك في جدارة القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية الحالية، سواء في وزارة الدفاع أو في الكونغرس.

فقد كانت بريطانيا العظمى قد اعتمدت مطلع القرن التاسع عشر معياراً يدعو إلى أن تكون البحرية الملكية مساوية لثاني أكبر قوتين بحريتين في العالم مجتمعتين. وقد زادت الولايات المتحدة هذا المعيار بأكثر من الضعف فيما يتعلق بميزانيتها، وبرغم ذلك، فإن السياسيين وكبار المسؤولين الدفاعيين لدينا يتدمرون من أن هذا الإنفاق الكبير غير كاف. ويضيف الكاتب، أن هناك اثنين من

الدلائل يظهران أن الميزانية الدفاعية الأمريكية كبيرة بشكل غير متناسب، وليست صغيرة: الأولى، فبوضع الإنفاق الدفاعي الحالي في سياق تاريخي يُظهر أن الإفراط في الإنفاق اليوم غير ملائم؛ والأخرى، تشكك فيما إذا كان حجم الإنفاق الحالي

أو جودة قيادة الأمن القومي في أمريكا هي غير كافية. ويقول الكاتب إنه من المضلل أساساً وصف الصين، بل حتى روسيا، كمصدر تهديد كبير بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فالיום يختلف عن حقبة الحرب الباردة 1948-1990 عندما كان «الاتحاد السوفيتي» السابق وحلف «وارسو» يشكلان تهديداً وجودياً نووياً وتقليدياً مستمراً للولايات المتحدة، وحين كانت الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية تدعم حربين ضد الولايات المتحدة يخوضها مئات الآلاف من القوات البرية الأمريكية. وعلى العكس من ذلك، فالصين الآن هي الشريك التجاري الرئيسي وأكبر دولة دائنة للولايات المتحدة. أما روسيا، حتى مع الأخذ في الاعتبار احتلالها شبه جزيرة القرم وغزوها المحتمل لأوكرانيا، فإنها تشكل قوة إقليمية فقط، ولا ترقى إلى القوة العظمى الدولية التي كان الاتحاد السوفيتي يشكلها. ويرى الكاتب أنه عندما واجهت الولايات المتحدة هذه التهديدات الوجودية فعلاً، كانت ميزانية «البنتاغون» أصغر بكثير مما هي عليه اليوم، لذا علينا أن ننتبه إلى القادة السياسيين والعسكريين اليوم الذين يقولون إنهم لا يستطيعون تدبر الأمر مع مستويات الإنفاق التي يواجهونها بموجب قانون مراقبة الميزانية، إنهم صائبون تماماً إذ يقولون:

هل تحلُّ إيران بديلاً لروسيا كمورد للغاز إلى أوروبا؟

أوضحت «مجلة يوروآسيا ريفيو» في تقرير لها أن الاتحاد الروسي يعتبر حالياً أكبر مزود للغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية عبر أنابيب الغاز التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية، لكن التوترات الأخيرة في أوكرانيا قد أُلقت بظلالها على مستقبل صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا.



على الرغم من رغبة الدول الأوروبية في تبني موقف حازم من روسيا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، فإن تلك الدول تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، ومن ثم فهي تواجه قيوداً خطيرة في تحركاتها ضد روسيا على خلفية الأزمة في أوكرانيا. وقد دأبت الدول الأوروبية منذ فترة طويلة على التفكير في وضع حد لاعتمادها على الغاز الروسي، لكن الوضع الحالي زاد من تعقيد الجهود وأصبح يتعارض مع المصالح السياسية بالنسبة إلى دول أوروبية معينة تعتبر ممراً لأنابيب الغاز الطبيعي، التي تنقل الغاز المنتج في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية. وبالطبع فإن الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا تمثل جرس إنذار لحث جميع الأطراف ذات العلاقة، بما فيها أوروبا ذاتها، على إيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية، لتمهيد الطريق لاحقاً أمام تطبيق مشروعات جديدة للطاقة تساعد على تنويع مصادر الغاز الطبيعي المستورد إلى أوروبا.

يُتوقع أن يلعب خط «نابوكو» دوراً مهماً في هذا المجال، وهو الخط الذي كان منتظراً أن يصل إلى النمسا لنقل الغاز إلى هناك ومن ثم إلى باقي الأسواق الأوروبية، وإن كان العمل في هذا الأنبوب قد تعثر بعض الشيء بسبب التوتر السياسي والارتفاع الحاد في أسعار تكلفة المواد اللازمة، فإن مشاعر القلق المتزايدة لدى الدول الأوروبية بشأن اعتمادها الكبير على الغاز الروسي، من شأنها أن تدفع هذه الدول إلى اتخاذ إجراء ما من أجل متابعة تنفيذ المشروع خلال الفترة المقبلة. ويرى التقرير أن إتمام أنبوب نابوكو سيشكل طريقاً رئيسياً لنقل الغاز الطبيعي الذي تنتجه أذربيجان إلى أوروبا، وقبل أن يحدث ذلك يمكن لإيران استخدام أنبوب الغاز التركي-الإيراني الحالي، وملاء جزء من الفراغ في سوق الغاز الأوروبية، كما يمكن لإيران زيادة الطاقة الاستيعابية لهذا الأنبوب على ضوء القدرات التقنية المتوافرة فيه.

ويقول التقرير: إن الدول الأوروبية ترى إيران وأذربيجان موردين للغاز الطبيعي يمكن التعويل عليهما، وهناك عناصر تساعد إيران على تحقيق هذا الهدف، من أبرزها: التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، وإقناع الدول الأوروبية بأنها شريك تجاري ثابت يمكن الاعتماد عليه، إضافة إلى تعزيز تعاونها مع أذربيجان والتوصل معها إلى اتفاقات ثنائية لما فيه مصلحة البلدين.

في ضوء هذه الظروف، فإن هناك فرصة ثمينة أمام دول الشرق الأوسط بما فيها، جمهورية إيران الإسلامية للظهور كمورد جديد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، ونتيجة لذلك يقول التقرير إنه يجب على إيران أن تكون مستعدة للاستفادة من الفرص التاريخية المتاحة الناجمة عن الأزمة السياسية الحالية بين روسيا وأوكرانيا. وفي الوقت ذاته تلعب كل من تركيا وأذربيجان دوراً مهماً في هذا الشأن، باعتبارهما دولتين رئيسيتين لمرور خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا، وبالتالي فعلى إيران تعزيز تعاونها مع تركيا وأذربيجان، إذا أرادت أن تصبح مزوداً رئيسياً للغاز إلى الدول الأوروبية. وتوقع التقرير أن تقوم إيران عقب رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها بشكل كامل، بسبب برنامجها النووي، بربط أنبوب الغاز الحالي التركي-الإيراني بأنبوب الغاز الذي يمر عبر الأناضول.

إيران تخفض دعم البنزين هذا الأسبوع لتوفير أموال للاستثمار

وخفض الاقتراض الحكومي من البنوك وتشجيع ترشيد استخدام الطاقة. وأسهم خفض سابق للدعم إبان حكم الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد، إضافة إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على



قال مسؤول إيراني: إن إيران ستبدأ في خفض دعم البنزين هذا الأسبوع في تحرك يختبر مدى التأييد الشعبي للرئيس حسن روحاني، حيث إن زيادة أسعار البنزين ترفع التضخم في بلد يعاني بالفعل العقوبات

إيران بسبب برنامجها النووي في ارتفاع التضخم إلى ما يزيد على 40%. ويقول روحاني إن مكافحة التضخم تشكل أولوية بالنسبة إليه وهبط معدل التضخم إلى أقل من 35% منذ أن انتهجت حكومته سياسة نقدية ومالية أكثر تحفظاً، لكن إصلاح الدعم قد يحو أثر ذلك على الأقل بشكل مؤقت.

الاقتصادية. ولم يعلن بعد حجم الخفض في الدعم - وما يترتب عليه من زيادة في أسعار الوقود - لكنه يأتي في وقت يتعرض فيه روحاني لانتقادات من خصومه الذين يعارضون التحسن في العلاقات مع الغرب، والذي سعى لأجله الرئيس الإيراني منذ انتخابه في عام 2013. ويهدف خفض الدعم إلى توفير أموال للاستثمار في البنية التحتية

ليبيا تدرس خفض الميزانية بمقدار الثلث



أعلن رئيس لجنة الميزانية في البرلمان الليبي محمد عبدالله، أن على بلاده تقليص ميزانيتها بمقدار الثلث ووقف تمويل البنية التحتية لتعويض التراجع في إيرادات النفط جراء إغلاق موانئ وحقول

نفطية رئيسية على مدى الأشهر التسعة الماضية. وأوضح أن البرلمان يقترح خفض الميزانية إلى 44 مليار دينار؛ أي ما يعادل 36 مليار دولار، من 68.6 مليار دينار وردت في مسودة أولية للتركيز على دفع الرواتب وإنفاق الوزارات. وأضاف عبدالله أن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وغيرها من مشروعات التنمية سيتوقف حالياً، مضيفاً أنه من الصعب إطلاق خطة تنمية في غياب حكومة جديدة. الجدير بالذكر أن أكثر من نصف الميزانية الليبية يتم صرفه للدعم ورواتب موظفي القطاع العام الذي يعاني العمالة الزائدة وضعف الكفاءة. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية قد أعلنت الشهر الماضي أن ليبيا أغلقت حقل الفيل النفطي بسبب توقف خط الأنابيب الواصل إلى ميناء مليتة. وسيتراجع إنتاج البلاد من النفط من 230 ألف برميل يومياً إلى 150 ألف برميل، وفق ما ذكر متحدث باسم المؤسسة.

اتفاق تركي-روسي على زيادة سعة خط للغاز

قال وزير الطاقة التركي تانر يلدرز: إن بلاده وروسيا اتفقتا على رفع طاقة خط الأنابيب «بلو ستريم» الذي ينقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود من 17 مليار متر مكعب إلى 19 ملياراً سنوياً. وأضاف يلدرز «توصلنا إلى اتفاق مبدئي مع روسيا لزيادة طاقة الخط، وعقد جديد سيتم توقيعه مع موسكو لشراء الغاز بسعر معقول بمشاركة القطاع الخاص». وأشار إلى أن بلاده ستطلب سعراً مخفضاً للغاز الروسي من



دون أن يكشف عن مقدار السعر. ومن المقرر أن تبدأ تركيا في وقت لاحق اليوم مناقشات مع شركة غازبروم الحكومية الروسية بشأن عدد

من قضايا الطاقة، من بينها تعديل أسعار الغاز والإمدادات والتعاون في مجال الطاقة النووية. وقال مسؤولون إن ضم روسيا شبه جزيرة القرم يشكل خطراً على تركيا، مشيرين إلى أن 12.5% من إمداداتها من الغاز تمر عبر أوكرانيا عبر خط الأنابيب. وتركيا تُجري مناقشات مع شركة «غازبروم» الحكومية الروسية بشأن قضايا الطاقة، ومنها تعديل أسعار الغاز والإمدادات والخطوات اللازمة لتجنب أي مشكلات فيها.



مقر «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» «مركز أبوظبي للتوحد» ينظم «ملتقى التوحد 2014»



وقد بلغت دولة الإمارات العربية المتحدة مستوى متميزاً في مجال خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، بمن فيهم المصابون باضطراب التوحد، وهو ما يعكس التوجه الإنساني في أروع صورته، والرؤية الثابتة للقيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة-حفظه الله- وهو ما تمثل في إصدار القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006، الخاص بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات التربوية والصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ ما يكفل لتلك الفئة منظومة متكاملة من التشريعات تحفظ لها الحق في حياة كريمة.

ومن الجدير بالذكر أن «مركز أبوظبي للتوحد» يتبع «مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية» منذ عام 2006. ويقدم المركز خدمات متخصصة إلى عشرات الطلاب والطالبات من ذوي اضطراب التوحد. وتكمن آلية العمل في المركز في تقديم مجموعة من الخدمات التعليمية بحيث تتماشى مع قدرات الطلاب الملتحقين بالمركز وإمكانياتهم. وتنبثق رؤية المؤسسة من وراء تبني هذا المركز من الإيمان بأهمية العمل على دمج هذه الفئة من الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال تحضيرهم لخطوة الدمج بإكسابهم المهارات التعليمية والنفسية والسلوكية اللازمة لهم من أجل تكيف أفضل. كما تجدر الإشارة إلى أن التوحد هو اضطراب نمائي شامل يصيب الأطفال في السنوات الثلاث الأولى من العمر مؤدياً إلى صعوبات واضحة في ثلاثة مجالات أساسية هي: قصور في التفاعل الاجتماعي والعلاقة مع الآخرين، وقصور في التواصل اللفظي وغير اللفظي، إضافة إلى تركيز المصابين بهذا الاضطراب على اهتمامات محدّدة وسلوكيات تكرارية.

استضاف «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، في مقره في إمارة أبوظبي يومي الإثنين والثلاثاء الموافق 21 و22 من إبريل 2014، «ملتقى التوحد 2014» الذي نظّمه «مركز أبوظبي للتوحد» التابع لـ «مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة»، وذلك في إطار أنشطة المؤسسة في شهر التوحد العالمي بهدف توعية فئات المجتمع باضطراب التوحد.

وقد شهد «ملتقى التوحد 2014» عرض محاضرات تثقيفية توعوية بهدف التعريف ونشر الوعي باضطراب التوحد بين شرائح المجتمع كافة، من خلال عرض الحقائق العلمية، والدعوة إلى ضرورة تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه الفئة المصابة بهذا الاضطراب، التي تحتاج إلى الدعم والمؤازرة؛ بهدف مدّ جسور التواصل معها ودمجها في المجتمع.

وتضمّن اليوم الأول من الملتقى ثلاث محاضرات، الأولى ألقاها الدكتور محمد حمدي تحت عنوان «دور الأنشطة الرياضية في تخفيف حدّة اضطراب الذاتوية». وكانت المحاضرة الثانية للأستاذة أسماء ناهيد بعنوان «الاستراتيجيات المستخدمة في تعديل سلوك طلاب التوحد»، أما المحاضرة الثالثة فقد حملت عنوان «مشاكل المراهقة التي يعانيها طلاب التوحد»، وألقاها الدكتور غانم البسطامي.

كما شمل اليوم الثاني من الملتقى ثلاث محاضرات ألقى الدكتور أحمد الأمعي أولها بعنوان «تأثير الأدوية»، وقدم عبدالرحمن العبدالله المحاضرة الثانية التي حملت عنوان «المشاكل الأسرية وأثرها على الأبناء»، تلاه محمد وجدي، الذي استعرض مضمون محاضراته عن «التأخير اللغوي».

ويُعد شهر إبريل هو شهر التوعية بالتوحد الذي يتزامن مع الاحتفال بيوم التوحد العالمي، الذي يصادف الثاني من الشهر من كل عام. وتنظم «مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة»، ممثلة في «مركز أبوظبي للتوحد» سلسلة من الأنشطة والفعاليات المتنوعة للفت الانتباه إلى تلك الحالة التي يطلق عليها الإعاقة الغامضة، والتوعية بشأن التعامل مع حالات التوحد سعياً نحو دمج المتوحدين ليصبحوا أفراداً فاعلين في المجتمع.



الدكتور جمال السويدي يحاضر في «جامعة أبوظبي» عن «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»



والأبحاث الاستشرافية التي تعاني منطقتنا ندرتها؛ ومن هنا يحاول كتاب «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» أن يقدم مساهمة نوعية في هذا الحقل، لتسدّ نقصاً واضحاً فيه، وذلك عبر وضع مؤلف موسوعي بين أيدي الطلبة والباحثين، يعالج مسألة جوهرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من خلال قراءة نقدية مميزة.

وناقش سعادته، في محاضراته التي عقدها في «جامعة أبوظبي»، الفكرة الأساسية التي سعى الكتاب إلى بلورتها، وهي تتمحور حول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي، في حقيقة الأمر، القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، وأن العالم لا يزال يعيش آفاق العصر الأمريكي الذي سيستمر إلى مدى زمنيّ يقدر بنحو خمسة عقود على الأقل. كما بيّن الدكتور جمال السويدي، أمام طلبة «جامعة أبوظبي»، أن كتاب «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» أورد معطيات وبيانات إحصائية ومعلومات تبرهن التفوق النوعي الأمريكي، مثل الوضع الاقتصادي والتطور العسكري وموارد الطاقة والتعليم والثقافة والتقدم التقني والتكنولوجي، كما لفت سعادته نظر الطلبة إلى أن أهمية الكتاب إنما تكمن في أنه محاولة وسعي علمي حثيث لاستكشاف معالم النظام العالمي الجديد في

ألقى سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، محاضرة يوم أول من أمس الإثنين 21 إبريل 2014 حول كتابه الجديد «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، وذلك في «جامعة أبوظبي». ويأتي ذلك في إطار مساعي سعادته الحثيثة إلى التواصل مع شرائح المجتمع الإماراتي ونخبة المختلفة، بغية تعميم الأفكار والرؤى الاستراتيجية التي خلص إليها كتاب «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، الذي عدّه عدد كبير من الخبراء وأهل الاختصاص من إعلاميين وأكاديميين نقطة فارقة ومميزة في مسيرة البحث الاستراتيجي؛ ليس على المستوى المحلي فقط، بل كذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد ألقى سعادة الدكتور جمال سند السويدي محاضراته بحضور سعادة علي سعيد بن حرملة الظاهري، رئيس مجلس جامعة أبوظبي التنفيذي، والدكتور علي نظمي، نائب مدير الجامعة للشؤون الأكاديمية بالإنابة، عميد كلية الهندسة، والدكتور تيري موتياك، نائب مدير الجامعة للشؤون الإدارية، والدكتور رضوان الجراح، عميد كلية الآداب والعلوم، والدكتور جميل عبدالمجيد، مدير البرامج العسكرية في جامعة أبوظبي.

ومن المؤكد أن حرص سعادته على نقل الأفكار والرؤى والاستنتاجات التي تضمّنها الكتاب لأكثر عدد من القراء والباحثين والعلماء والطلبة وأهل الثقافة والأدب إنما يؤكد، عبر كثير من الدلائل والشواهد، أن الدكتور جمال السويدي يتبنّى فكرة أساسية مفادها، أن القيمة الحقيقية والفعالية لهذا الكتاب الموسوعي لا تتحقق بمجرد طباعته ووضعه في المكتبات والأسواق، وإنما بإثارة الحوار والجدل والنقاش العلمي حول ما تضمّنه، ما يشكّل تظاهرة ثقافية من شأنها أن تعزز التحليل المنهجي العميق، وتخلق بذوراً لتكريس العلمية والمنهجية عند التعامل مع الدراسات المستقبلية

الأساسية، ومنها نصوص الأكاديميين فرانسيس فوكوياما، وصموئيل هنتينجتون، والصحفي في «نيويورك تايمز» توماس فريدمان، والرئيس السوفيتي الأسبق، ميخائيل جورباتشوف، على نحو يمكّننا من فهم تلك النصوص من داخل منطقتها.

ومن جانبه أعرب سعادة علي سعيد بن حرمل الظاهري، رئيس مجلس جامعة أبوظبي التنفيذي، عن اعتزاز الجامعة باستضافة سعادة الدكتور جمال سند السويدي في محاضرة «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، خصوصاً أن الدكتور جمال السويدي يعدّ أحد الرموز الأكاديمية والبحثية البارزة على الصعيدين المحلي والعالمي، مشيراً إلى أن المحاضرة كانت فرصة متميزة لطلاب الجامعة وطالباتها ونخبة من أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية للاطلاع على ما تضمنه الكتاب من بيانات وإحصاءات علمية دقيقة ورؤية تحليلية واستشرافية لمستقبل المنطقة والعالم في ضوء المتغيرات المتسارعة في مختلف المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والثقافية.

وفي نهاية محاضرتة وقع سعادة الدكتور جمال سند السويدي كتابه «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» بحضور جمع من مسؤولي جامعة أبوظبي، والباحثين والعلماء والطلبة.

القرن الحادي والعشرين، وهذا يعني أن كتاب سعادته لا يسعى، في الواقع، إلى رسم خريطة طريق استشرافية، بقدر ما يحاول تقديم نظرة موضوعية تحليلية معمّقة تتكئ على الإحصاءات والبيانات والمعلومات. كما ألقى الدكتور جمال سند السويدي، في محاضرتة، الضوء على مسارات القوة والسيادة في النظام العالمي الجديد خلال السنوات والعقود المقبلة، في محاولة جادّة من أجل فهم ما يدور إقليمياً وعالمياً، والمساعدة على بلورة رؤى استراتيجية استشرافية واضحة وعميقة للمستقبل.

إلى ذلك، عالجت محاضرة الدكتور جمال السويدي، في «جامعة أبوظبي» الصورة العامة للنظام العالمي الجديد، حيث توقع سعادته أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى قوة مهيمنة، في حين سيكون «الاتحاد الأوروبي» في مرحلة استعادة وضعه الطبيعي، وفي المقابل ستحاول روسيا معاودة الظهور من خلال إنعاش اقتصادها، واستعادة قدراتها العسكرية، بينما سيزداد انشغال الصين بإدارة موقعها الاقتصادي، وستظل فاعلاً كونياً أكثر منها قوة عظمى.

ونبه سعادة الدكتور جمال سند السويدي في محاضرتة في «جامعة أبوظبي» إلى ضرورة قراءة موضوع العولمة قراءة متأنية من خلال استعراض سعادته لملامح العولمة كما طرّحت في النصوص

